

الباب المغلق

.. الموضوع المثير للشؤون المالية لإمبراطورية في طور الانحطاط.

ادوارد غيبون^(١)

استعادة التقارب العظيم؟

خلال معظم الحقبة الممتدة بين انحطاط الإمبراطورية الرومانية ونهوض الاتحاد الأوروبي، كان الموضوع المميز لأوروبا هو التشظي السياسي. أما فترات الوحدة الإمبراطورية - بدءا من شارلمان، وصولا إلى هتلر، مرورا بشارل الخامس ونابليون - فكانت الاستثناء لا القاعدة. وعلى الطرف الآخر من العالم، في شرق آسيا، كان العكس هو الصحيح. فمنذ القرن الثالث قبل الميلاد، حين قام شيه هوانغ - تي، أول إمبراطور صيني، بتوحيد الصين وبناء السور العظيم، كانت الوحدة الإمبراطورية هي المعيار السائد. وفي الحقيقة، وعلى الرغم من فترات الحروب الأهلية المتفرقة وضعف الأسر الحاكمة، ظلت الصين تمثل أطول الإمبراطوريات عمرا في تاريخ العالم - إضافة لكونها أضخمها وأكبرها. في عشرينات القرن التاسع عشر، حكمت أسرة مانشو مساحة شاسعة من الأرض، تعادل - تقريبا - مساحة جمهورية الصين الشعبية اليوم؛ إضافة إلى أن كوريا، والهند الصينية، وسيام، وبورما، ونيبال، كانت جميعا من الدول التابعة لها. وخلال معظم فترات التاريخ الحديث، ظلت الصين وطنا لنسبة تتراوح بين ثلث وربع سكان العالم - وربما كانت تمثل ٣٧٪ منهم عام ١٨٢٠. قبل الثورة الصناعية، كانت الصين أيضا

عملاق الاقتصاد العالمي. فبين عامي ١٥٠٠-١٨٢٠، لم تنقص حصتها من الناتج العالمي عن الخمس، ولربما ارتفعت حتى بلغت الثلث عام ١٨٢٠^(٣).

لكن شهد القرنان التاسع عشر والعشرون انهيارا كارثيا لمستويات المعيشة في الصين. فبين عامي ١٨٢٠-١٩٥٠، انخفض متوسط حصة الفرد من الناتج الإجمالي إلى الربع تقريبا. وبحلول عام ١٩٧٣، بلغ متوسط دخل الفرد في الصين حوالي خمس معدله في العالم، أي أسوأ من العديد من دول أفريقيا. كما هبطت حصة الصين من الناتج العالمي - التي قاربت نسبة ٣٣٪ عام ١٨٢٠ - إلى أقل من ٥٪. يبقى سبب حدوث ذلك سؤالاً جداليا حامي الوطيس. الصينيون أنفسهم يعززون سبب انحطاطهم إلى التأثيرات السلبية للاستعمار الأوروبي بعد الحروب الإنكليزية - الصينية في منتصف القرن التاسع عشر (ما دعي بحروب الأفيون ١٨٣٩-١٨٤٢ و ١٨٥٠-١٨٦٠). وثمة فرضية غريبة أحدث عهدا تشير إلى أن وحدة الصين السياسية الطويلة الأمد كان لها تأثير خانق على تطور البلاد التقني والاستراتيجي، في وقت كانت فيه أوروبا مقسمة إلى دول متنافسة، وتنافسها هذا - داخل القارة وخارجها - هو الذي أعطى الغرب تفوقه الاقتصادي والعسكري الحاسم على الشرق المكتظ بعدد أكبر من السكان^(٣). أما الحصول على المستعمرات في العالم الجديد، فكان - تبعا لكينيث بوميرانز - بمثابة القوة المحركة التي دفعت أوروبا للتفوق على الصين. وبحلول نهاية البدايات المبكرة للعصر الحديث، واجهت أوروبا الغربية ووادي يانغتسي أزمات بيئية مرتبطة بإزالة الأحراج والغابات، لكن كان بمقدور الأوروبيين الاعتماد على الفضة من أمريكا والسكر من الكاريبي - ناهيك عن الفحم المتوفر لديهم محليا - من أجل النجاة من "الفخ المalthوسي" * عبر التجارة والتصنيع^(٤).

* نسبة إلى رجل الدين ورائد علم الاقتصاد الحديث توماس روبرت مالثوس (١٧٦٦ - ١٨٣٤). يقدم مالثوس الحجة على أن البشر محكوم عليهم بالبقاء قرب خط الجوع لأن النمو - الرياضي - في إنتاج الغذاء يعادل الزيادة - الهندسية - في عدد السكان. ولذلك طالب بالعبء الجنسية وتحديد النسل لتفادي الكارثة. (المترجم)

بدا مصير الصين في القرن العشرين بائسا وحالكا. فقد أحدث الأوروبيون تحولا اقتصاديا على تخوم الصين، لكنهم لم يدخلوا إلا إلى حفنة قليلة من مدن الصين - وأشهرها هونغ كونغ - كامل المؤسسات القانونية والإدارية التي أحضروها إلى الهند (في حقبة ما بعد إمبراطورية المغول). وبتحريض من بريطانيا، اتفقت القوى الغربية المتنافسة (بما فيها الولايات المتحدة في أواخر القرن التاسع عشر) على سياسة "الباب المفتوح": ستكون الصين منطقة تجارية حرة هائلة الحجم، لكن بإمكانها الاحتفاظ بمؤسساتها السياسية، البقايا المتهالكة من إمبراطورية تشينغ أو مانشو^(٥). أجهضت الفترة الانتقالية من الإمبراطورية إلى الجمهورية عام ١٩١١، ويرجع السبب قبل كل شيء إلى التبعات والعواقب الكارثية للاستعمار الياباني في ثلاثينات القرن العشرين والحرب الأهلية التي أعقبته. النصر كان من نصيب ماو تسي تونغ، الذي نجح في حشد وتعبئة الفلاحين الفقراء، ليسقط المجتمع الصيني فريسة أسوأ مجاعة من صنع البشر في التاريخ ("القفزة الكبرى إلى الأمام")، وواحد من أسوأ الاضطرابات الاجتماعية التي أثارها نظام حكم (الثورة الثقافية). استمرت الصين الشيوعية في أداء وظيفتها كإمبراطورية ناجحة، ساعية وراء تحقيق أهداف سياستها الخارجية بواقعية أثرت تأثيرا عميقا في هنري كيسنجر. إلا أن ضعفها الاقتصادي وضع قيودا حدت من قوتها.

لكن منذ الإصلاحات التي ابتدأها دينغ شياو بينغ في السبعينات، شهدت الصين حقبة مذهلة من النشاط الاقتصادي. وخلافا للاتحاد السوفياتي، الذي سعى لتحرير اقتصاده القائم على التخطيط المركزي ودقراطية نظامه السياسي في آن معا (وانهار بسببهما)، ركز الصينيون جهودهم على تعديل وتكييف مؤسساتهم الاقتصادية القائمة لا التخلص منها، بينما لم يدخلوا سوى تغييرات سياسية محدودة^(٦). أما النتيجة فكانت زيادة دراماتيكية في معدل النمو الاقتصادي^(٧). وخلال العشرين سنة الماضية، تراوح معدل النمو السنوي للناجح المحلي الإجمالي

الحقيقي بين ٨ ١٢٪. وعلى أساس تكافؤ القوة الشرائية، ارتفعت حصة الصين من الناتج العالمي من ٤ إلى ١٢٪ منذ عام ١٩٨٣^(٨). كما ارتفعت أيضا حصتها من الصادرات العالمية. وتبعاً لدراسة أجراها غولدمان ساخس، يمكن للاقتصاد الصيني أن يتفوق في الحجم على الاقتصاد الأمريكي عام ٢٠٤١^(٩). ولا عجب أن يقفز العديد من المهتمين بالعلاقات الدولية إلى نتيجة مفادها أن الصين هي التي ستمثل التحدي الاستراتيجي في المستقبل^(١٠). ويبدو تبعاً للمفهوم الاقتصادي الضيق أن الصين مرشحة بصورة أكثر معقولة للعب دور الثقل المقابل للولايات المتحدة مقارنة بالاتحاد الأوروبي. كما يبدو أن "التباين العظيم" يخلي مكانه لبعث "التقارب العظيم"، الذي سيشهد استعادة الصين لمكانها الطبيعي الذي تستحقه في "النظام العالمي"^(١١). إن تجدد الاهتمام التاريخي بمنجزات الصين الماضية، التي جسدها - رمزياً - الرحلات الاستكشافية التي قام بها الأدميرال الصيني (المخصي) تشينغ هو في المحيط الهندي (القرن الخامس عشر)، يردد صدى هذه التوقعات المستقبلية.

ومع ذلك، وعلى شاكلة التنبؤات المحمومة التي توقعته أن يصبح العالم "يابانيا" في الثمانينات، ينبغي التعامل بحذر مع هذه التوقعات. لسبب وحيد يتمثل في أن معدلات النمو المتسارعة هذه قد تحمل في ركابها عدم الاستقرار إضافة إلى الازدهار إلى الصين. ومثال روسيا القيصرية قبل قرن من الزمان يوضح الكثير. فتحت حكم الكسندر الثاني وخليفته، شرعت الإمبراطورية الروسية في برنامج مشابه يستهدف التصنيع، وفتح اقتصادها أمام التجارة الخارجية ورؤوس الأموال الأجنبية، وحققت نمواً سريعاً واستثنائياً بمعايير تلك الأيام. لكن العواقب والتبعات الاجتماعية لهذا الازدهار الاقتصادي وضعت قيوداً وعراقيل ضخمة أمام مؤسسات نظام رومانوف الأوتوقراطي، الذي سقط ضحية للثورة حين سعى لتسخير ثروة البلاد الجديدة لخوض الحرب. ليس من المتوقع اندلاع ثورة صينية جديدة، ومهما

تفاقمت حالة الظلم الاجتماعي وغابت العدالة، فإن المجتمع لن ينخرط بثورة جديدة، حيث ما يزال عالقا في الأذهان اضطرابان اجتماعيان هائلان - وليس واحدا - لم ينس الناس آثارهما المدمرة بعد. لكن هناك "سيناريوهات" معقولة يمكن تبعا لها حدوث نوع من الأزمة الداخلية التي قد تزج وتقلق بكين، مثل أزمة تصيب النظام المصرفي والمالي الهش في البلاد^(١٢). أحد الاحتمالات التي لا يمكن استبعادها هو أن اعتماد الصين مؤخرا على التجارة الحرة والاستثمار الأجنبي المباشر ليس سوى عودة إلى حقبة "الباب المفتوح" قبل قرن من الزمان، ولم تكن العاقبة السياسية سعيدة. ترتبط بذلك العقبة الثانية والمباشرة أمام القوة الصينية، متمثلة في تنامي "الاعتماد المتبادل" بين الصين والولايات المتحدة. فبعيدا عن كون الإمبراطوريتين في حالة من العدا والتنافس، تظهر عليهما أمارات الشراكة. والسؤال الوحيد هو: أي من الطرفين أكثر اعتمادا على الآخر، أو على وجه الدقة، أيهما أكثر قدرة على تحمل الخسارة في حالة نشوب أزمة في علاقتهما الودية التي يتجاوز عمرها الآن ثلاثين عاما؟ اليوم، ومثلما كانت الحال قبل قرن من الزمان، هنالك باب مفتوح بين أمريكا والصين. لكن هل يمكن إغلاقه؟

الإفراط في التوسع مرة أخرى

إن إسقاط ثلاثة طغاة بخلال أربع سنين لا يعتبر إنجازا قليلا تبعا لمعايير أية إمبراطورية عالمية سابقة. فمنذ عام ١٩٩٩، تم إسقاط سلوبودان ميلوسيفيتش، والطالبان، وصادام حسين كنتيجة للتدخل العسكري الأمريكي المباشر ضد قواتهم العسكرية (مع الإقرار بأن سقوط الأول كان نتيجة غير مباشرة له). ما جعل كل ذلك لافتا ومثيرا أنه حدث بعد مرور أكثر قليلا من عقد من السنين على موجة القلق الناتجة عن الانحطاط الأمريكي. ففي عام ١٩٨٧، حذر بول كيندي

من أن الولايات المتحدة "تواجه خطر.. ما يمكن دعوته تقريبا ب' الإفراط في التوسع الإمبراطوري". وأكد أن أمريكا تتفق نسبة مرتفعة من دخلها على التزاماتها العسكرية. وهذا ما أحدث تأثيره في أداء الاقتصاد الأمريكي مقارنة بدولتي ألمانيا واليابان المنزوعتي السلاح تقريبا، والقادرتين على إنفاق مبالغ أكبر على الأبحاث والتنمية المدنية. فهل بمقدور الولايات المتحدة أن تأمل بالحفاظ على موقعها في الحرب الباردة كقوة عظمى؟ كتب كيندي يقول: "الجواب الوحيد عن السؤال هو: لا"^(١٣). وفي الحقيقة، ذهب أبعد من ذلك حين ألمح إلى العواقب السياسية المحلية الوخيمة التي قد تنتج عن الإفراط في التوسع الإمبراطوري. ثم استشهد بزيادة الدين الفيدرالي نتيجة ازدياد الإنفاق الدفاعي في عهد إدارة الرئيس ريغان، ليعقد مقارنة مع فرنسا قبل الثورة: "المثال الآخر الوحيد الذي يخطر ببالي عن قوة عظمى زادت ديونها إلى هذا الحد في وقت السلم"^(١٤).

مثلا قال كينز ذات مرة، حين تتغير الحقائق والوقائع، يجب أن يغير المرء رأيه^(١٥). في أيلول / سبتمبر ٢٠٠٢، كتب بول كيندي عن ارتقاء أمريكا اللاحق من مرتبة القوة العظمى إلى مرتبة "الدولة المفترطة في القوة"، بعد أن استحضر طوقا إنقاذا متمثلا في "الثورة في الشؤون العسكرية" لتفسير السبب وراء عدم تحقق توقعاته حول الإفراط في التوسع. فكل ذلك الاستثمار في التطوير والأبحاث العسكرية (الذي كان يعارضه في الثمانينات) قد غل مرابح غير متوقعة^(١٦). ولم يقتصر الأمر على انهيار الاتحاد السوفييتي نتيجة الضغوط المتراكمة من الإنفاق الهائل على التسليح من قبل ريغان - واينبرغر، بل إن الولايات المتحدة جمعت في التسعينات أرباحا مضاعفة ثلاث مرات بعد انتهاء الحرب الباردة: انخفاض في حصة الإنفاق الدفاعي من الناتج المحلي الإجمالي، تسارع في النمو الاقتصادي، قفزة نوعية في القدرة العسكرية خلفت القوى الأخرى وراءها بمسافات بعيدة.

المفارقة أن أطروحة كيندي الأصلية حول الإفراط في التوسع "المالي" يمكن تبريرها مع ذلك - بالرغم من قراره بالتخلي عنها. فالتوسع المفرط في الإنفاق المالي أصبح أسوأ اليوم مقارنة بكل ما تصوره قبل ستة عشر عاما. النقطة المفتاحية - وهنا ينتهي التشابه مع حجة كيندي السابقة - هي أن هذا التوسع لا علاقة له تقريبا بالتزامات الولايات المتحدة العسكرية في الخارج. فهو نتيجة للشؤون المالية الأمريكية المحلية التي تعاني من مشكلة اختلال توازن مزمنة، بلغ حجمها حدا دفع معظم الأمريكيين، بمن فيهم أولئك الذين يعتبرون أنفسهم مطلعين على شؤون البلاد المالية، إلى عدم تصديقها. وفي الحقيقة، فإن السبب الرئيس وراء بقاء أزمة أمريكا المالية في حالة كمون هو بالضبط رفض الأمريكيين للاعتقاد بوجودها^(١٧). وهم قادرون على ذلك لأن الولايات المتحدة أصبحت تعتمد - دون أن يدرك أحد - على رأس المال القادم من شرق آسيا لإضفاء الاستقرار على ميزانيتها غير المتوازنة. ولاحظ العديد من المعلقين ردة فعل الصين الهادئة، بل الصامتة، على عمليات التدخل العسكري التي قامت بها الولايات المتحدة مؤخرا^(١٨). ولم تقدر سوى قلة من المراقبين مدى ما وصلت إليه الصين الآن في المساعدة على ضمان ودعم القوة الأمريكية.

على شاكلة إمبراطورية بريطانيا الليبرالية قبل قرن من الزمان، فإن إدارة إمبراطورية أمريكا الليبرالية الناشئة رخيصة الكلفة إلى حد مذهل. وهذا يعود على الأغلب إلى ضخامة حجم الاقتصاد الأمريكي. فمنذ عام ١٩٨٠، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي - حسب أسعار الدولار الحالية - من ١٠٪ من الناتج العالمي إلى ٣١٪ عام ٢٠٠٢. أي أنه أكبر بمرتين ونصف المرة من الاقتصاد الياباني، وثمانى مرات ونصف من الاقتصاد الصيني، وثلاثين مرة من الاقتصاد الروسي. أما الإنفاق العسكري الأمريكي فيتجاوز مجموع موازنات الدفاع للاتحاد الأوروبي، والصين،

وروسيا معا. لكن التكاليف العسكرية الأمريكية انخفضت بشكل حاد نسبيا، من معدل بلغ ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الخمسينات إلى مجرد ٤٪ في التسعينات، ويتوقع أن تهبط إلى ٣,٥٪ في النصف الأول من العقد الحالي.

يشعر العديد من الأمريكيين بالقلق من تكلفة احتلال العراق. وهذا يعود على الأغلب إلى أنهم تلقوا التشجيع على تخيل أن الاحتلال لن يكلف شيئا. في نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، تحدث بعض الناطقين باسم إدارة بوش وكأن إعادة إعمار العراق ستكون ذاتية التمويل تقريبا. لقد كانت حرب الخليج الأولى مجانية عمليا بالنسبة للأمريكيين نتيجة التحالف الواسع النطاق، الذي ضم أيضا ألمانيا واليابان، وغطى نسبة تراوحت بين ٨٠ و٩٠٪ من إجمالي التكاليف العسكرية^(١٩). لكن في الحرب الثانية لم تكتف الولايات المتحدة بهزيمة العراق؛ بل احتلته. وفعلت ذلك بدعم عدد أقل من الحلفاء الأغنياء. وبدا أن المسؤولين الأمريكيين طيلة السنة الفائتة يحجمون عن مواجهة هذه الحقيقة. اري فليتشر، الناطق الرسمي باسم الرئيس أعلن جذلا أن "العراق دولة غنية. وسوف تملك قاعدة مالية ضخمة في الداخل، يمكن أن تعتمد عليها.. نتيجة ثروتها النفطية". إن شعار أكبر الشركات الأمريكية، وال - مارت، شعار بسيط ووثيق الصلة بموضوعنا: "دائما أرخص الأسعار. دائما". تبنت إدارة بوش المبدأ نفسه بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر. سياستها تغيير النظام، لكن الوسائل والموارد المخصصة لتطبيقها قليلة وشحيحة.

من الأمور التي تستحق أن نتذكرها أن إدارة بوش ظلت حتى أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣ تنفق القليل - نسبيا - على إعادة إعمار أفغانستان، حيث عملية بناء الدولة مستمرة منذ سنة ونصف السنة كما هو مفترض. وتبعا لمنظمة "كير" الدولية، فإن حصة الفرد السنوية من المبالغ التي تعهدت كافة الدول المانحة بتقديمها إلى أفغانستان عند ذلك التاريخ لم تكن تزيد عن ربع المبلغ الذي أنفق فعلا في إقليم كوسوفو لكي يستعيد عافيته بعد الحرب، بالرغم من حقيقة أن حاجات

أفغانستان كانت كما هو واضح أشد إلحاحاً بكثير. على أية حال، وتبعاً لحسابات مركز التعاون الدولي في حزيران/ يونيو ٢٠٠٣، لم "يوزع" فعلاً أكثر من ١,٦ مليار دولار من أجل إعادة إعمار أفغانستان، تم "تفعيل" ٩٤٧ مليون دولار منها (أي إنفاقها على العربات والكمبيوترات الضرورية لفرق "تقييم الاحتياجات" الغربية). ولم يتجاوز ما أنفق على المشاريع المنجزة سوى ١٩٢ مليون دولار^(٢٠). إن الاستقرار في أفغانستان يعتمد في المستقبل ببساطة ووضوح على نجاح الإدارة المؤقتة التي أقيمت في كابول برئاسة حامد كرزي. لكن عند كتابة هذه الصفحات، لم يذهب سوى أقل من خمس التمويلات في فترة ما بعد الحرب إلى الصناديق المالية التابعة للحكومة الأفغانية؛ ووزعت مبالغ أكبر من ذلك بكثير بواسطة الدول المانحة. وبحلول أيار/ مايو ٢٠٠٣، قدمت الولايات المتحدة مبلغاً زهيداً لا يتجاوز خمسة ملايين دولار لصندوق الإدارة الأفغانية المؤقتة^(٢١).

لا يمكن أن نحمل مسؤولية مثل هذا الشح والتقتير على عاتق إدارة بوش وحدها. فانخفاض ميزانية المعونات الخارجية الأمريكية - من الذروة التي بلغت في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، حين قاربت ١,٨٪ من الناتج القومي الإجمالي، إلى مستواها الحالي الذي لا يتجاوز ٠,٢٪^(٢٢) - إنما هو حصيلة سنوات عديدة من جهد المشرعين المقتربين الأمريكيين. في المراحل الأولى للحرب على العراق جرى لقاء "سوريالي" بين مفاوضين من مجلسي النواب والشيوخ لتقرير كيف - وأين - ينفق مبلغ السبعة والتسعين ملياراً الذي طلبته إدارة بوش في البداية لتغطية نفقات الحرب. وبحلول الوقت الذي انتهت فيه المناقشات، تم تخصيص مبلغ ٢,٩ مليار دولار لإنقاذ شركات الطيران الأمريكية، التي انخفضت أرباحها نتيجة ارتفاع معدلات الخطر على المستوى العالمي بعد أحداث أيلول/ سبتمبر. كما تم تحويل مبلغ ٢٧٥ مليوناً للعمال الذين أوقفته شركات الطيران عن العمل مؤقتاً. بل كانت هناك لحظة هزلية حين اقترح السيناتور باتريك ليهي (من فيرمونت) إنفاق مبلغ ٣,٣ مليون

دولار من ميزانية الحرب على إعادة بناء جسر قرب منزله في ووتربري! وحين يعرض على الكونغرس الاختيار بين المال المقدم لمشاريع محلية وبين الأمن القومي، فسوف يكون هناك على الدوام بعض الأعضاء الذين يختارون الحالة الأولى حتماً.

لكن المواقف تغيرت بوضوح خلال عام ٢٠٠٣؛ الذي شهد موافقة الكونغرس على طلب الإدارة (في تشرين الأول / أكتوبر الماضي) تخصيص مبلغ ٨٧ مليار دولار لتمويل احتلال / وإعادة إعمار العراق وأفغانستان. هنالك، برغم كل شيء، فارق مميز بين المعونات التي توزع على الدول الأجنبية التي لم تتبع نهج الإصلاح، وبين المعونة التي تذهب لإنجاح عملية تغيير النظام التي تقوم بها الولايات المتحدة. والمشرعون الأمريكيون ليسوا غافلين عن مكاسب وفوائد، إضافة إلى تكاليف، إسقاط نظام صدام حسين.

تعتبر الحرب ذاتها زهيدة الكلفة نسبياً، حيث ينخفض الرقم كثيراً عن المبلغ المطلوب وقدره ٧٩ مليار دولار (ربما يقترب من حدود ٤٨ ملياراً)^(٢٣). علاوة على ذلك، وكما أشار الاقتصاديون في جامعة شيكاغو، لربما استطاعت الولايات المتحدة أن تدخر وتقتصد النفقات عبر التخلص من صدام حسين (بالحرب السافرة)، نظراً لأن تكلفة احتواء التهديد العسكري الذي كان يمثله بلغت حوالي ١٣ ملياراً في السنة^(٢٤). ودون شك، يبدو مبلغ ٨٧ مليار دولار مبلغاً ضخماً بالنسبة لمعظم الأمريكيين. لكنه لا يعادل سوى ٠,٠٨ من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة، وحين نأخذ بعين الاعتبار استحالة توقع كم يكلف الفشل في العراق، يبدو الثمن زهيداً نسبياً مقابل إقامة نظام حكم مستقر وصديق في تلك البلاد، على افتراض إمكانية تحقيق ذلك. ولا بد من الإقرار بأن معظم المبلغ سوف تمتصه نفقات تواجد القوات الأمريكية هناك. ولم يخصص سوى عشرين ملياراً لإعادة الإعمار. سيذهب ربعها لتحديث قوات الأمن العراقية^(٢٥). وقد يكلف إصلاح

آبار النفط المتهالكة، والأنابيب والمصافي المتآكلة أكثر من خمسة مليارات؛ وأكثر من ضعف هذا المبلغ لإصلاح الشبكة الكهربائية. ومع ذلك يبقى مبلغ عشرين مليار دولار مبلغاً ضخماً بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي البائس في العراق، وهو - نسبياً - يشكل حافزاً أكبر بكثير من مشروع مارشال الذي قدمت عبره الولايات المتحدة المعونات لألمانيا في أواخر الأربعينات، نظراً لأن الاقتصاد الألماني لم يتعرض للانهايار الكلي تحت حكم هتلر كما حدث للاقتصاد العراقي تحت حكم صدام^(٢٦). علاوة على أن الدول المانحة قد عرضت تقديم حوالي ١٣ ملياراً من كلفة إعادة الإعمار في فترة ما بعد الحرب.

لماذا لا يكفي إنفاق مبلغ يصل إلى مائة مليار دولار على الأمن وإعادة الإعمار لعودة الانتعاش إلى الاقتصاد العراقي؟ برغم كل شيء، يمتلك العراق ثاني أضخم مخزون للنفط في العالم. وقبل أن يسقط العراقيون في حبال الفقر نتيجة حكم صدام الديكتاتوري، كان دخل المواطن العادي يتراوح بين ربع ونصف معدله لدى نظيره الأمريكي، وذلك بالاعتماد على طريقة الحساب. لكن بحلول عام ١٩٩٩، أدت عشرون سنة من الحروب، وسيطرة الدولة على الاقتصاد، والسرقات الحكومية، والعقوبات الاقتصادية إلى تقليص دخل الفرد العراقي إلى ٧٥٪ من دخل المواطن الأمريكي العادي^(٢٧). عشرون سنة ليست مدة كافية لمحو الذاكرة الجمعية عن كيفية عمل اقتصاد السوق؛ وتجارب بولندا وروسيا في التسعينات توضح بكل جلاء أن خمسة وأربعين عاماً لا تكفي، رغم أن البداية الجديدة حدثت بعد خمسة وسبعين عاماً. إذن، تحت الظروف المناسبة، يمكن للعراق أن يسترد عافيته بسرعة ليحقق مستويات المعيشة نفسها التي كانت سائدة قبل عام ١٩٧٩. وبالطبع، تتطلب استعادة النشاط الاقتصادي ثلاثة أشياء بشكل ملح وعاجل: فرض القانون والنظام بصورة فاعلة ومؤثرة؛ إصلاح وترميم البنية التحتية الأساسية (خصوصاً شبكات الماء والكهرباء)، وإنفاق سخّي على إعادة الإعمار

لتحديث حقول النفط المتهالكة؛ تحفيز النشاط الاقتصادي في القطاعات الأخرى. لكن تحقيق هذه الأهداف مرتبط بشرط عدم إنهاء الاحتلال قبل الأوان، وإعطاء مهلة كافية لترسيخ وتجذر المؤسسات الاقتصادية والقانونية المستقرة.

لم تقدم إدارة بوش على غزو العراق بسبب مخزون النفط في أراضيه، وذلك على العكس من نظرية المؤامرة الواسعة الانتشار^(٢٨). لكن استعادة الإنتاج النفطي شرط ضروري ومسبق لنجاح تحول وتطور العراق على أيدي الأمريكيين. لا يشكك أحد بحقيقة أن العراق يمتلك مخزوناً كبيراً من النفط، رغم أن الحجم الدقيق للمخزون محل جدل حامي الوطيس بين خبراء الصناعة. لكن القول إن لدى العراق ٧٨ مليار برميل أو ٣٠٠ مليار يظل هدفاً للاهتمام الأكاديمي الصرف على المدى القريب. السؤال الحقيقي هو: ما هي كمية النفط التي ستستخرج من باطن الأرض هذه السنة، وفي السنة القادمة، والتي تليها، وما هو سعر كل برميل؟ الجدول (١٣) يعرض ثلاثة سيناريوهات محتملة لاحتلال يفترض - متفائلاً - أن يبقى أربع سنين. في السيناريو الأفضل، يتمكن العراق من زيادة الإنتاج إلى ٣,٥ مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠٠٦، ويبقى السعر عند مستوى ٣٠ دولاراً / برميل، وبالتالي ينتج ما قيمته مائة مليار دولار خلال السنوات الأربع. في الواقع، من المرجح أن يزداد العرض بشكل أبطأ، ويكون السعر أقل - في المعدل الوسطي - بحيث لا تتجاوز العائدات طيلة تلك الفترة ٤٠ ملياراً. لنلاحظ أيضاً أن الأرقام تمثل إجمالي العائدات، ولذلك يجب أن نطرح منها كافة أنواع التكاليف والنفقات. كما لا يجب أن ننسى ديون العراق الخارجية القائمة، التي تبلغ ١٢٠ ملياراً للمقرضين الأجانب، إضافة إلى ١٢٥ ملياراً على شكل تعويضات. إلغاء هذه "الديون الكريهة" - لأنها بسبب صدام الطاغية - هو السبيل الوحيد لتحرير عائدات النفط المستقبلية من أجل تمويل إعادة الإعمار. ومع ذلك، فإن مجمل الوضع ليس يائساً. إذ ينبغي في نهاية المطاف أن تغطي مبيعات النفط جزءاً - على الأقل - من تكاليف إعادة الاستقرار للعراق.

أخيراً، إذا نجحت عملية إعادة الاستقرار هذه، فلن يقتصر الأمر على نمو اقتصاد العراق فقط، بل ستنمو الصادرات الأمريكية أيضاً، تماماً مثلما حدث حين انبعثت ألمانيا واليابان في أواخر الأربعينات. ويتدمر منتقدو إدارة بوش من أن الشركات الأمريكية منحت عقود إعادة تشييد البنية التحتية في العراق. لكن ينبغي عليهم بدلاً من ذلك الاحتفاء بحقيقة أن سياسة ما بعد الحرب قد أوجدت وظائف لبعض العمال الأمريكيين، فدون مثل هذه العوائد والمكاسب والجوائز المادية، تخسر السياسات التي تتسم بالشهامة ورحابة الصدر تجاه الأعداء السابقين الدعم الشعبي بسرعة. إن حسابات الاحتلال ليست لعبة تخسر فيها أمريكا بالشمال ما كسبته باليمين كما تبدو أحياناً لأشد منتقدي الرئيس بوش تطرفاً، الذين يصرون بإلحاح على أن كل دولار ينفق في العراق يحسم من مخصصات المدارس والمشافي الأمريكية^(٢٩). بل على العكس، فالنجاح في العراق سوف يغل أرباحاً مهمة، لن تذهب فقط إلى تلك الشركات التي ركبت مخاطرة القبول بعقود إعادة إعمار ذلك البلد.

الجدول (١٣)

عائدات النفط العراقية: بعض العائدات المتوقعة: ٢٠٠٣ - ٢٠٠٦

المجموع	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	
					متوسط
		٢٥	٢٥	٢٥	السعر/برميل (دولار)
	٢,٥	٢,٥	٢,٥	١,٧	برميل/يوم (مليون)
	٩١٢,٥	٩١٢,٥	٩١٢,٥	٦٢٠,٥	برميل/السنة (مليون)
٧٢,٣	٢٢,٨	٢٢,٨	٢٢,٨	٣,٩	العائد السنوي (مليار \$)

نخفض					
	١٥	١٥	١٥	١٥	السعر/برميل (دولار)
	٢	٢	٢	١,٧	برميل/اليوم (مليون)
	٧٣٠	٧٣٠	٧٣٠	٦٢٠,٥	برميل/السنة (مليون)
٣٥,٢	١١,٠	١١,٠	١١,٠	٢,٣	العائد السنوي (مليار \$)
مرتفع					
	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	السعر/برميل (مليون)
	٣,٥	٣	٢,٥	١,٧	برميل/يوم (مليون)
	١٢٧٧,٥	١٠٩٥	٩١٢,٥	٦٢٠,٥	برميل/السنة (مليون)
١٠٣,٢	٣٨,٣	٣٢,٩	٢٧,٤	٤,٧	العائد السنوي (مليار \$)

مدافع وزيدة

ليست إذن تكلفة تغيير النظام وبناء الدولة هي التي هددت الإمبراطورية الأمريكية بخطر المبالغة والإفراط في التوسع. بل هو الإنفاق في مكان أقرب بكثير إلى أرض الوطن. لأن الاقتصاد الأمريكي أصبح يعتمد إلى حد لم يشهده التاريخ على الاستهلاك والائتمان، على الصعيدين العام والخاص كليهما. ونظرا لأن قوة أمريكا الخارجية مستندة إلى قوة الاقتصاد، فإن هناك مفارقة غريبة. تقليديا، واجهت الإمبراطوريات خيارا بين المدافع أو الزيدة - بين الإنفاق العسكري والاستهلاك - وحوصرت بحبائل الديون. لكن الإمبراطورية الأمريكية تحتاج الاستهلاك لدفع وتحفيز نموها الاقتصادي، الذي تستطيع من خلاله بسهولة تمويل إنفاقها العسكري. ويبدو أنها قادرة على اقتراض مبالغ غير مسبوقه من أجل الحفاظ على نمو الاستهلاك. إنها إمبراطورية المدافع والزيدة.

المفارقة تتجسد بشكل نموذجي في العربة المتعددة الأغراض والاستعمالات، والمعروفة باسم "هامر" (Hummer). تصميمها الأصلي وضع من قبل شركة "إيه. ام. جنرال" (AM General) عام ١٩٧٩ كناقلة جند خفيفة للجيش الأمريكي، وأصبحت وسيلة النقل المفضلة للدوريات الأمريكية في كافة مناطق الصراع التي انتشرت فيها القوات الأمريكية. لكن العربة هي أيضا سلعة استهلاكية. ومنذ أن تم بيع حقوق إنتاجها للاستخدام المدني إلى شركة "جنرال موتورز" عام ١٩٩٩، بدأت عربات "هامر" تظهر بتشكيلة متنوعة من الألوان الزاهية (غير العسكرية) على طرقات أمريكا السريعة، بدءا من كاليفورنيا^(٢٠). فهل عربة "هامر" مصممة للفتح أم الاستهلاك؟ الجواب: كلا الأمرين معا. وفي الحقيقة، وبسبب إسرافها في استهلاك الوقود (١١ ميلا / غالون) ووزنها وعرضها، فهي تمثل نموذجا لتبذير الوقود الأمريكي.

لربما يغلق بعضهم الدائرة بالقول إن العربة ضرورية في العراق للحفاظ على تزويد تلك التي تنطلق على طرقات كاليفورنيا بوقود رخيص. لكن هذا الرأي يبالغ مرة أخرى في تضخيم أهمية النفط في قرار الحرب على صدام حسين. لأن مفارقة إمبراطورية المدافع والزبدة يمكن شرحها أيضا عبر المقارنة بين حظوظ شركتين أمريكيتين منذ انتخاب الرئيس بوش. كل من استثمر في شركة هاليبرتون (المتخصصة في هندسة حقول النفط) في أواخر عام ٢٠٠٠، متوقعا أن تستفيد الشركة من النصر الذي حققه الجمهوريون في الانتخابات، قد خاب أمله. ففي السنوات الثلاث التالية (حتى تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣)، هبطت أسعار أسهم الشركة بأكثر من الثلث ولم تستفد كثيرا من السياسة الشرق أوسطية الأشد جسارة وعدائية التي يؤديها أصدقاؤها في المناصب الرفيعة النافذة. أما المستثمر الذي وضع أمواله في أسهم وال - مارت في أواخر عام ٢٠٠٠ فقد ارتفعت قيمة أسهمه بنسبة الخمس. ومن وجهة نظر اقتصادية صارمة، ثبت أن الاستثمار في قطاع

السلع الاستهلاكية الأساسية يغفل مرابح أكبر من الاستثمار في شركة يفترض أنها تتموضع في قلب الصناعة النفطية - العسكرية.

الأهمية المتزايدة للاستهلاك الشخصي في النمو الاقتصادي الأمريكي، شكلت واحدا من التطورات اللافتة خلال العقود الأربعة الماضية. فقد ارتفع - كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي - من حوالي ٦٢٪ في الستينات إلى ما يقرب من ٧٠٪ عام ٢٠٠٢. أما اللازمة الطبيعية لذلك فهي تراجع المدخرات: إذ انخفض معدل الادخار الشخصي من ٩٪ بين عامي ١٩٥٩ - ١٩٦٢ إلى حوالي ٤٪ طيلة السنوات الإحدى عشرة التالية. وفي الحقيقة، مول الأمريكيون جزءا مهما من استهلاكهم المتزايد من خلال الاقتراض. وارتفع حجم ديون القطاع المنزلي/الأسري في السوق من ٤٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الستينات والسبعينات، إلى ٧٨٪ عام ٢٠٠٢.

المواطن الأمريكي العادي ليس الوحيد الذي يعتمد على الائتمان لتغطية نفقاته المتعاظمة على السلع الاستهلاكية. فقد أقرت الحكومة الاتحادية (في تموز/ يوليو ٢٠٠٣) بأن فائض الميزانية المقدر بمبلغ ٣٣٤ مليار دولار (والذي جرى توقعه قبل سنتين) قد تحول - بفضل توليفة جمعت الركود، والحرب، وتخفيض الضرائب - إلى عجز لا يقل عن ٤٧٥ ملياراً^(٣١). الرقم أحدث صدمة لدى العديد من الأمريكيين. فبرغم كل شيء، توقع مكتب الموازنة التابع للكونغرس خلال عهد إدارة كلينتون فوائض كبيرة في الميزانية. لكن هذه التوقعات اعتمدت على افتراض أن الحكومة الاتحادية، بغض النظر عن التضخم أو النمو الاقتصادي، سوف تتفوق المبالغ المالية نفسها كل سنة على كل شيء باستثناء الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية وغيرهما من القطاعات الأساسية. في الوقت نفسه، افترض مكتب الموازنة - بكل ثقة - أن عائدات الضرائب الاتحادية سوف تنمو بمعدل سنوي قدره ٦٪ تقريبا. في عام ٢٠٠١، قرر أن الامتناع عن تعديل الإنفاق الاختياري الذي خطط له لمكافحة التضخم (لا لدعم النمو الاقتصادي) لم يعد

"مفيدا أو ممكنا". أما إحداث هذا التعديل فسيؤدي إلى تخفيض الفائض المتوقع بين عامي ٢٠٠٢ - ٢٠١١، من ٦,٨ تريليون دولار إلى ٥,٦ تريليون. لكن ذلك لا يهم بالمقارنة مع تأثير الأحداث اللاحقة غير المتوقعة. فبعد مضي سنتين، شهدت البلاد خلالهما فترة من الركود، وتخفيضا ضخما على الضرائب، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر، انخفض الفائض الذي توقعه مكتب الموازنة خلال عشر سنوات إلى ٢٠ مليار دولار. ومع ذلك كان ما يزال قادرا على التنبؤ بانخفاض في الدين الفيدرالي العام من ٣٥,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٦,٨٪ خلال عشر سنين (على المدى المتوسط)^(٣٢). ومن أجل هذه النتيجة، افترض المكتب - بأسلوب مريح - أن الإنفاق الاختياري سوف يبقى ثابتا طيلة العقد القادم حتى مع النمو الاقتصادي. وفي الحقيقة، فإن المشتريات، التي شملت التكاليف العسكرية والأمنية الإضافية منذ الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، ارتفعت بمعدل تجاوز ضعفي سرعة نمو الناتج الاقتصادي خلال السنوات الثلاث الماضية. وعند كتابة هذه الصفحات، عدل مكتب الموازنة توقعاته من جديد. وهو يتنبأ الآن بعجز يصل إلى نصف تريليون دولار عام ٢٠٠٤، ليصبح الفائض السابق (بالنسبة لفترة عشر سنوات تمتد بين عامي ٢٠٠٢ - ٢٠١١) عجزا مقداره ٢,٧ تريليون دولار. أي أن هناك دينا جديدا يتجاوز ما توقعه مكتب الموازنة قبل الانتخابات الرئاسية الأخيرة (قبل أقل من أربع سنوات) بـ ٩,٥ تريليون دولار.

لكن حتى آخر تصورات مكتب الموازنة التابع للكونغرس ما زالت تقلل من الحجم الحقيقي لديون الحكومة الاتحادية، لأن "النتيجة النهائية للحساب" تنحصر في ذلك الجزء (الظاهر) من الديون الذي يأخذ شكل سندات.

يريد الأمريكيون الأمن. لكنهم يفضلون الأمان الاجتماعي على الأمن القومي. وهاجسهم حول أخطار الشيخوخة واعتلال الصحة هو الذي يشكل السبب

الحقيقي وراء مغالاة بلادهم بالتوسع في الإنفاق المالي، وليس انشغالهم بأخطار الإرهاب و"محور الشر". إن الأزمة المالية الكامنة اليوم ليست نتيجة للأعباء العسكرية المفرطة التي تتحملها أمريكا في الخارج، لكنها عاقبة لفشل مزمن في الموازنة بين تشريعات الضمان الاجتماعي القديمة، وبعضها يعود إلى "البرنامج الجديد"، وبين التغيرات الديمغرافية في المجتمع الأمريكي.

بخلال أربع سنين فقط، سوف يبدأ أوائل السبعة والسبعين مليوناً، في حقبة زيادة معدل الولادات، بجني ثمار الضمان الاجتماعي. وبخلال سبع سنين سيبدؤون بجمع ثمار الضمان الصحي. وبحلول موعد تقاعدهم، سوف تضاعف الولايات المتحدة - تبعاً للتقديرات الرسمية - حجم سكانها المسنين، لكن لن يزداد عدد العاملين من دافعي الضرائب القادرين على تعويض الفوائد والمكاسب التي يتمتع بها هؤلاء إلا بنسبة ١٥٪. يشير الخبراء الاقتصاديون إلى التزام الحكومة بدفع المعاشات التقاعدية وتوفير الرعاية الصحية لسكان المسنين حالياً ومستقبلاً كجزء من ديون الحكومة "الضمنية". لكن هذه الديون حقيقية وملزمة مثلها مثل الالتزام بدفع رأس المال والفائدة على السندات الحكومية. وفي الحقيقة، قد يكون من الأسهل - على الصعيد السياسي - الامتناع عن الوفاء بالديون الظاهرة مقارنة بالتوقف عن توفير مستلزمات وفوائد الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية. وفي حين لا يمكن التأكد من الديون التي ستتخلف الحكومة عن سدادها أولاً، إلا أن هناك أمراً واحداً لا لبس فيه: الديون الضمنية تقزم الديون الظاهرة.

جرى الكشف عن حجم هذه الديون في السنة الماضية في دراسة أجراها جاغاديش غوخال، كبير الخبراء الاقتصاديين في بنك الاحتياطي الفيدرالي

* برنامج تشريعي وإداري وضعه الرئيس روزفلت (١٩٣٣-١٩٤٥) في ثلاثينات القرن العشرين بهدف تشجيع الانتعاش الاقتصادي والإصلاح الاجتماعي. (الترجم)

(كليفلاند)، وكينت سميترز، نائب المعاون السابق لوزير الخزانة لشؤون السياسة الاقتصادية. طرح الاثنان السؤال التالي: لنفترض أن الحكومة قادرة اليوم على وضع يدها على كافة الإيرادات التي تتوقع جمعها في المستقبل، لكن عليها استخدامها - اليوم أيضا - لتسديد نفقات كل التزاماتها، بما فيها خدمة الدين. فهل تكفي القيمة الحالية المخفضة لكافة إيراداتها المستقبلية لتغطية القيمة الحالية المخفضة لكل نفقاتها المستقبلية؟ الجواب: لا، حاسمة وصارمة. وتبعا للحسابات التي أجراها الخبيران، سيبلغ العجز ٤٥ تريليون دولار^(٣٣). وحين نضع الرقم في سياقه الصحيح، نجد أنه أكبر باثنتي عشرة مرة من حجم الدين الرسمي الجاري لدى العموم، وأكبر بأربع مرات من ناتج البلاد السنوي. كما طرح الاثنان سؤالاً آخر هو: كم يجب زيادة الضرائب أو خفض النفقات - على أساس فوري وثابت - لتوليد ٤٥ تريليون دولار بالقيمة الحالية؟ ثم قدما أربع إجابات محتملة (انظر الجدول ١٤). يمكن للحكومة - بدءاً من اليوم - زيادة ضرائب الدخل (للأفراد والشركات) بنسبة ٦٩٪، أو زيادة الضرائب على الأجور بنسبة ٩٥٪، أو تقليص مزايا الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية بنسبة ٥٦٪، أو إلغاء الإنفاق الفيدرالي الاختياري برمته - أي تخفيضه إلى نقطة الصفر.

هنالك طريقة أخرى للتعبير عن المشكلة تتمثل في مقارنة العبء الضريبي التي نتحملة طيلة حياتنا مع العبء الضريبي الذي سيحملة الجيل القادم إذا لم تتخذ الحكومة أيًا من الإجراءات الآنفة - ومن هنا جاء التعبير الذي كثيرا ما استخدم لوصف حسابات كهذه: "حساب الأجيال". وما تتضمنه مثل هذه الحسابات هو أن كل سيئ حظ ولد في أمريكا اليوم - على عكس من ولد في الأربعينات أو الخمسينات - سوف ينوء بأعباء معدلات ضريبية ثقيلة طيلة حياته العملية، تبلغ ضعفي تلك التي دفعها أبوه أو جده. وبالرغم من التخفيضات التي أدخلتها إدارة بوش على الضرائب، لا يعتبر الأمريكيون اليوم متحررين من عبء الضرائب الثقيلة. إذن

لا تعتبر فكرة فرض ضرائب على الجيل القادم تعادل ضعفي الضرائب الحالية -
على أقل تقدير - فكرة وهمية.

الجدول (١٤)

النسبة المئوية للزيادة في الضرائب أو التخفيض في الإنفاق التي يتطلبها اليوم
تحقيق التوازن العام في السياسة المالية للولايات المتحدة

التغيير (%)	السياسة
٦٩+	زيادة في ضرائب الدخل الاتحادية
٩٥+	زيادة في ضرائب الأجور
١٠٠-	تخفيض في المشتريات الاتحادية
٥٦-	تخفيض تكاليف الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية

لكن هناك مشكلة جدية في هذه الأرقام، لا تتعلق بالحسابات التي تشكل الأساس لها بل بقبولها وتصديقها. وتعبير أكثر صراحة، هذا الخبر سيئ إلى حد يصعب تصديقه. فمن المعروف أن الأمريكيين يعمرّون أكثر من غيرهم وأن الأموال التي ستدفع للنسبة المرتفعة من كبار السن من السكان سوف تكون باهظة. ما لا يدركه الأمريكيون حتى الآن هو كم يبلغ حجمها. إحدى الإجابات الشائعة تشير إلى أن الاقتصاديين المعنيين يسعون لتحقيق مآرب سياسية ولذلك يضعون فرضيات مصممة لرسم أكثر الصور كآبة وسوادا. لكن الحقيقة هي أن بول اونيل حين كان وزيرا للخزانة، فوض كلا من غوخال وسميترز بإجراء الدراسة، وتم تحضيرها حين كان الأول يعمل في بنك الاحتياطي الفيدرالي والثاني في وزارة الخزانة. علاوة على ذلك، وبغض النظر عن كونها تمثل أسوأ سيناريو، فإن أرقام الخبيرين اعتمدت على افتراضات رسمية متفائلة حول زيادة تكاليف الرعاية

الصحية ومتوسط العمر المتوقع في المستقبل. تاريخيا ، تجاوز معدل النمو السنوي لفوائد الرعاية الصحية الحقيقية لكل مستفيد معدلات إنتاجية العمل بـ ٢,٥ نقطة مئوية* . لكن التوقعات الرسمية تفترض وجود فارق لا يتعدى نقطة مئوية واحدة في المستقبل (كما تفترض - متفائلة - أن الأمر سيطلب خمسين سنة كي يبلغ الأمريكيون متوسط العمر المتوقع لدى اليابانيين). وتبعاً لافتراضات مختلفة إلى حد ما ، يمكن أن يتجاوز إجمالي العجز المالي حتى حدود الـ ٤٥ تريليون دولار.

لا يمكن أن يفاجئ أحد حين تهمش مثل هذه الحسابات المالية "التي لا تسر" داخل النظام السياسي الأمريكي. إذ لا يوجد مرشح رئاسي عاقل يمكن أن يجعل شعار حملته: "سأرفع الضرائب بنسبة الثلثين". ولن نجد مسؤولاً عقلانياً يقلص حجم فوائد الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية إلى النصف. ولذلك يمكننا الافتراض بكل ثقة أن أحداً لن يتصدى على المدى القريب لمشكلة "العجز في ميزانية الجيل القادم". ولسوء الحظ ، فإن ذلك يعني أنها ستتفاقم. وتبعاً لغوخال وسميترز ، إذا بقيت السياسة على حالها دون تغيير حتى عام ٢٠٠٨ ، سترتفع ضريبة الدخل أكثر - لتصل إلى ٧٤٪ - من أجل سد الفجوة بين الجيلين. بكلمات أخرى ، يتضمن "حساب الأجيال" تقديرات توزيعية عند نقطة ما في المستقبل. وعلى الحكومة - عاجلاً أو آجلاً - تخفيض إنفاقها والتزاماتها أو زيادة عائداتها الضريبية. للأسف ، تبدو مقارنة إدارة الرئيس بوش للأزمة المالية الاتحادية الكامنة حتى الآن توبعاً على شعار لينين القديم: "إذا اشتدت الأزمة تنفج". وفي مواجهة عجز متفاقم في الموازنة ، اختار الرئيس ورجاله إجراء ثلاثة تخفيضات ضريبية كبيرة من خلال الكونغرس. في بعض الأحيان ، دافع مسؤولو الإدارة عن هذه الإجراءات باعتبارها محفزاً للنشاط الاقتصادي ، نسخة من "اقتصاد الفودو" ، الذي سخر منه والد الرئيس ذات يوم.

* وحدة للتعبير عن الفارق الرقمي بين نسبتين مؤيتين. (المترجم)

لكن هنالك أسبابا وجيهة للتشكيك في ذلك، ليس أقلها أن المستفيدين الرئيسيين من هذه التخفيضات الضريبية هم الأفراد الأثرياء.

أحد الحلول المالية الممكنة لمشكلة غياب التوازن بين الأجيال طبق فعلا في بريطانيا؛ وهو ببساطة إلغاء الآلية التي تسمح بارتفاع تكاليف الرعاية الاجتماعية أكثر من معدل التضخم. ففي عام ١٩٧٩، قامت حكومة مارغريت تاتشر المنتخبة حديثا - بأسلوب حذر وملتزم - بإصلاح نظام المعاشات التقاعدية الراسخ الجذور، الذي ازدادت تكاليفه كل سنة بالتوازي مع مؤشرين اثنين: المؤشر القياسي لأسعار التجزئة أو مؤشر متوسط الإيرادات. أول ميزانية لحكومة تاتشر عدلت القاعدة بحيث يرتفع المعاش التقاعدي بالتوازي مع المؤشر القياسي لأسعار التجزئة فقط، مع فك ارتباطه بمؤشر متوسط الإيرادات^(٣٤). وكانت للادخار المالي على المدى القصير أهمية جوهرية، نظرا لأن نمو الإيرادات كان أعلى بكثير من زيادة التضخم بعد عام ١٩٨٠. أما الادخار على المدى الطويل فله أهمية أكبر. وتعد ديون الحكومة البريطانية غير المسددة للصندوق التقاعدي العام، التي لا تتجاوز ٥٪ حتى عام ٢٠٥٠، قليلة جدا مقارنة بديون الحكومات الأخرى في القارة، حيث تبلغ ٧٠٪ في إيطاليا، و ١٠٥٪ في فرنسا، و ١١٠٪ في ألمانيا^(٣٥). ويشكل هذا وغيره من الإصلاحات التي أدخلتها تاتشر السبب وراء اعتبار المملكة المتحدة واحدة من نخبة الدول المتقدمة التي لا تعاني من فجوات في "حساب الأجيال"^(٣٦).

في الوضع الأمريكي الراهن، يجب أن يكون الأمر الجوهري وضع الإنفاق على الرعاية الصحية تحت السيطرة، لأنه يمثل حصة الأسد - ٨٢٪ - من ثقب الميزانية الأسود (العجز البالغ ٤٥ تريليون دولار). فمجرد تخفيض معدل نمو المدفوعات لكل مستفيد بمقدار نصف نقطة مئوية في السنة، سوف يحسم ١٥ تريليون دولار من فجوة الميزانية البالغة ٤٥ تريليون دولار على المدى البعيد. ولا بد من وجود طريقة لوضع حد لنمو البرنامج دون تهديد قدرته على تقديم الخدمات الطبية

للمسنين المحتاجين فعلا. لكن لسوء الحظ، فإن إصلاح نظام الرعاية الصحية - عبر دعم تكاليف الوصفات الطبية - الذي قدمه الرئيس بوش وصادق عليه الكونغرس عام ٢٠٠٣، سوف يعطي مفعولا عكسيا^(٣٧). الخيار الآخر سيكون ببساطة خصخصة نظام الضمان الاجتماعي^(٣٨).

هل ستطبق أي من السياستين؟ يبدو أن ذلك بعيد الاحتمال على ضوء تنامي التنظيم السياسي والوعي الذاتي لدى المسنين الأمريكيين. إذ يشير السياسيون الأمريكيون أحيانا إلى الضمان الاجتماعي بوصفه "السكة الثالثة"، لأن أي سياسي يلامسه عبر اقتراح إجراء تخفيض في المكاسب والفوائد سوف يتلقى صدمة سياسية عنيفة من "الجمعية الأمريكية للمتقاعدين" (AARP). فقد فوضت الجمعية - وفي ذهنها التجربة البريطانية في الثمانينات - بإجراء دراسة تظهر ما سوف يحدث إذا ألغت الحكومة الأمريكية الصلة الرابطة بين النظام التقاعدي (الحكومي) والأسعار، وربطته بمؤشر التضخم. وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن ربط المعاشات التقاعدية (وغيرها من المتغيرات الاقتصادية مثل الأجور..) بمستوى التضخم سوف يسبب انخفاضا في معدل الاستبدال المتوسط (الفوائد كنسبة مئوية من الدخل قبل التقاعد) بمقدار النصف خلال الأعوام الخمسة والسبعين التالية، "ليغير بصورة جوهرية العلاقة بين مساهمات العمال والفوائد التي يتلقونها"^(٣٩). ليس من المعلوم تماما لماذا يجب على المسنين اليوم أن يشعروا بالقلق حول مستوى معاشاتهم التقاعدية بعد ثلاثة أرباع القرن من الآن. ومع ذلك، فإن مثل هذه الحجة الجدالية لا تتردد بين المتقاعدين فقط بل بين أولئك الذين على وشك التقاعد. فأفراد جيل حقبة زيادة المواليد تقدم بهم العمر الآن إلى حد أنهم يهتمون بالحفاظ على مكاسبهم المستقبلية أكثر من اهتمامهم بالضرائب على الأجور الحالية. وفي الحقيقة انضم الكثيرون إلى "الجمعية الأمريكية للمتقاعدين" التي أرسلت طلبات انتساب للأمريكيين الذين بلغوا الخمسين. وطالما بقيت المواقف تجاه

الشيخوخة على حالها ، وطالما بقي المتقاعدون والذين على وشك التقاعد على هذه الدرجة من حسن التنظيم، يبدو أي إصلاح جذري لنظام دولة الرعاية الاجتماعية في الولايات المتحدة - وبالتالي موازنة التمويلات الفيدرالية - احتمالاً مستبعداً.

مرحلة الخطر

تقول الحكمة التقليدية: إذ توقع المستثمرون والمتاجرون بالسندات الحكومية عجزاً متامياً في سياسة الحكومة المالية، فلسوف يبيعون سندات تلك الحكومة. هنالك أسباب وجيهة لذلك. فالهبة المتوسعة بين الإيرادات والنفقات الحالية يمكن ملؤها عادة بطريقتين اثنتين: أولاً، من خلال بيع مزيد من السندات إلى الجمهور. ثانياً، عبر إصدار مزيد من أوراق العملة^(٤٠). الأمور الأخرى متساوية، إذ تؤدي الاستجابتان كليهما إلى انخفاض في أسعار السندات وارتفاع في معدلات الفائدة، الحافز الذي يحتاجه الناس لشراء السندات. يجب أن يكون الحافز أكبر عندما يتعرض رأس المال الحقيقي مع الفائدة على السند للتهديد من خلال العجز عن الوفاء بالدين أو التضخم. وكلما ارتفع معدل التضخم المتوقع سترتفع معدلات الفائدة، نظراً لعدم وجود من يرغب بإقراض المال واستعادته على شكل أوراق نقدية (بنكنوت) انخفضت قيمتها الحقيقية نتيجة ارتفاع الأسعار. العملية التي تؤثر عبرها السياسة المالية الراهنة في التوقعات المتعلقة بالتضخم في المستقبل عملية دينامية لها تأثيرات قوية على صعيد معلومات التغذية الإرجاعية. وإذا قررت الأسواق المالية أن دولة ما مفلسة وسوف تعاني من التضخم، تتصرف بطرائق تجعل تلك النتيجة مرجحة. وعبر رفع معدلات الفائدة، ترتفع تكلفة تمويل الدين الحكومي، وبالتالي تتفاقم خطورة وضع الدولة المالي. قد يؤدي ارتفاع معدلات الفائدة إلى ركود النشاط التجاري. إذ تتوقف الشركات عن الاقتراض وتبدأ بتسريح عمالها.

أما الركود الناتج فيؤدي إلى تخفيض العائدات الضريبية، ويدفع الحكومة إلى ورطة مالية أشد صعوبة. وتبدأ الحكومة - من شدة يأسها - بطبع النقود وإقراضها عن طريق النظام المصرفي، إلى القطاع الخاص. النقود الإضافية تؤدي إلى التضخم، ومعدلات التضخم المرتفعة التي تتبناها السوق تتحول إلى نبوءة تحقق ذاتها. وهكذا يدخل كل من القطاع الخاص والحكومة في لعبة خطيرة يكون الخاسر فيها أول من ينسحب من الميدان. فإذا استطاعت الحكومة إقناع القطاع الخاص بقدرتها على دفع "قواتيرها" دون طبع مزيد من النقود، تبقى معدلات الفائدة منخفضة. أما إن فشلت، فسترتفع معدلات الفائدة وقد تضطر الحكومة لطبع النقود دون تأخير.

لكل ذلك، كان من المتوقع أن تعجل أرقام كتلك التي قدمها غوخال وسمتيرز بحدوث انخفاض حاد في أسعار السندات. لكن عند نشر دراستهما، لم تظهر السوق المالية أية ردة فعل. فالعائد الناتج عن سندات الخزنة لعشر سنين انخفض نحو ذلك الناتج عن عشرين سنة. عندما وصل الذروة عام ١٩٨١ تجاوزت نسبة ١٥٪. وكان في عام ١٩٩٤ فوق نسبة ٨٪. وبحلول منتصف حزيران/يونيو ٢٠٠٣. بعد أسبوعين من ظهور رقم العجز المالي البالغ ٤٥ تريليون على صدر الصفحة الأولى من "فايننشال تايمز" - بقي عند حدود ٣,١٪، أي أخفض مستوى منذ عام ١٩٥٨^(٤١). وبعد ستة شهور لم يرتفع إلا بنسبة ١٪.

أحد التفسيرات المحتملة لهذه النتيجة التي لا تتفق مع المقدمات على ما يبدو هو أن المتاجرين بالسندات وجدوا أنفسهم في مأزق مشابه لذلك الذي واجهه زملاؤهم من المتاجرين بالأسهم قبل خمس سنين. فقد أقر - سرا - كل من في شارع المال (Wall Street) آنذاك، واعترف - علنا - معظم الخبراء الاقتصاديين، بأن الأسهم الأمريكية، خصوصا في قطاع التكنولوجيا، مغالى في قيمتها إلى حد كبير. في عام ١٩٩٦، أعلن الان غرينسبان أن سوق الأسهم تعاني من "وفرة غير منطقية". وطيلة السنوات الثلاث التالية، سعى عدد من الاقتصاديين لتفسير السبب الذي

يجعل من غير الممكن زيادة المربح المستقبلية للشركات الأمريكية إلى حد يكفي لتبرير تقديرات أسعار أسهمها المبالغ فيها. ومع ذلك ظلت أسعار السوق ترتفع. ولم تنفجر الفقاعة حتى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠^(٤٢). ولربما حدث شيء مشابه لاحقا في سوق السندات. فمثلا عرف المستثمرون والتجار أن معظم شركات الإنترنت لا يمكن أن تكسب ما يكفي لتبرير تقديراتها عام ١٩٩٩، كذلك عرفوا في عام ٢٠٠٣ أن إيرادات الحكومة في المستقبل لا يمكن أن تغطي الفائدة على الديون والتمويلات الفيدرالية بسبب ديونها الضمنية. لكن مثلما كان المشاركون في سوق الأسهم أسرى سوق مرتفعة الأسعار لمدة خمس سنين، كذلك كانت حال المشاركين في سوق السندات خلال العام الماضي، حين ارتفعت أسعار سندات العشرين سنة، وشهدت السوق ارتفاع سندات الخزينة الطويلة الأجل بمقدار مرتين ونصف. عرف الجميع بأن "التصحيح" سيحدث حتما. لكن لم يرغب أحد أن يكون أول لاعب يخرج من السوق. بين كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، هبط مؤشر داو جونز الصناعي بنسبة ٣٨٪، وذلك حين عادت الأسعار إلى مستوياتها المنطقية. وفي منتصف عام ٢٠٠٣ لم يعد من الصعب تصور حدوث "تصحيح" مماثل في سوق السندات^(٤٣).

حين يحاول الكتاب جعل الأمور المالية أشد وضوحا، فإنهم كثيرا ما يستحضرون صورة تخيلية من العالم الطبيعي (الفقاعات تتفجر. الدببة تطارد الثيران^{*}). لكن الأزمة المالية التي تحوم في الأفق مهددة أمريكا على درجة من الخطورة والعمق بحيث تغري المرء بتشبيهها بالعاصفة، أو بالزلزال، أو إن شئت

* "الدببة" في البورصة هم الذين يبيعون الأسهم أملا بشرائها فيما بعد بسعر أقل. أما "الثيران" فهم الذين يشترون الأسهم أملا ببيعها لاحقا بسعر أعلى. ولربما أتى التعبير من القول (الإنكليزي) المأثور الذي يحذر من مغبة "بيع جلد الدب قبل صيده". (المترجم)

بحريق الغابات. في هذه الحالة تقدم الطبيعة أكثر من مجرد لون أدبي. لأن ديناميات التوسع المالي المفراط تشترك بالعديد من العوامل مع ديناميات الكوارث الطبيعية. نحن نعلم فقط أن أزمة مالية كبيرة ستفجر، مثلما نعلم أن زلزالا كبيرا سيحدث. ما لا نعلمه هو متى ستفجر وما هو حجم الصدمة. وعند استعارة لغة العلماء الذين يدرسون الأنماط التي لا يمكن التنبؤ بها من الكوارث الطبيعية، نضطر لأن نتنظر ونرى متى سيدخل نظامنا المالي مرحلة "الخطر الناتج عن العوامل الذاتية" - بكلمات أخرى، متى يدخل المرحلة الحرجة، عابرا بسرعة دراماتيكية وعنيفة من توازن إلى آخر^(٤٤).

أبسط مثال لهذه الظاهرة هو ما يحدث حين تحاول إضافة مزيد من الرمل إلى كومة من الرمال. فإذا وضعت ذرة كل مرة على قمة الكومة، فسترتفع لوهلة. ثم تنهار فجأة. وليس ثمة سبيل لمعرفة أية ذرة ستحدث ذلك. الانهيار يحدث عندما تصبح كومة الرمل في مرحلة الخطر. شيء مشابه تقريبا يحدث عندما تدفع واحدة من الصفائح التكتونية في القشرة الأرضية واحدة أخرى على طول أحد الصدوع، مما يؤدي لحدوث زلزال. بمقدورنا الآن ترجمة كل ذلك إلى عالم الثدييات، التي تملك إحساسا - على عكس ذرات الرمل. لتخيل قطيعا يرعى بهدوء، بينما يتنزه رجل وكلبه الشرس في الحقل. في البداية، تلمحه بقرة أو اثنتان في أطراف الحقل؛ ثم ثلاث أخريات. تبدأ البقرات بالشعور بالتوتر. لكن القطيع لن يفر مذعورا إلا حين يبدأ الكلب بالنباح. الفرار المذعور هو مرحلة "الخطر الناتج عن عوامل ذاتية" لدى الثدييات المصابة بالهلع.

ما الذي يجعل المتاجرين بالسندات الأمريكية الطويلة الأجل - كمهنة لكسب الرزق - يصابون بالهلع؟ هنا، تتألف كومة الرمل، من "توقعات" ملايين الأفراد. وعلى شاكلة ذرات الرمل، تتراكم الأخبار السيئة فوق رؤوسنا، يوما بعد يوم، وأسبوعا بعد أسبوع. ومثل كومة الرمل، يمكننا الصمود لفترة قبل أن يدفعنا

الثقل التراكمي "لذرات" الأخبار السيئة إلى تغيير توقعاتنا الأساسية. لكن يوماً ما سيحدث شيء - ربما خبر سيئ إضافي - يطلق العنان للانتقال من التوازن إلى مرحلة الخطر الناتج عن أسباب ذاتية. لذلك فإن كل شيء يعتمد على توقعات التجار والمستثمرين فيما يتعلق بإجراءات الحكومة تجاه الثقب الأسود - أو الخمسة والأربعين تريليون دولار، وما الذي سيحدث لتغيير توقعاتهم الراهنة. يتبدى لنا هنا أحد السيناريوهات المحتملة. سيبدأ حملة السندات ببيعها حالما تدرك مجموعة كبيرة منهم أن ديون الحكومة الضمنية والظاهرة كبيرة جداً بحيث يصعب التعامل معها من خلال السياسة المالية التقليدية، ويتوصلون إلى نتيجة مفادها أن السبيل الوحيد المتاح أمام الحكومة لتمكن من سداد "الفواتير" المتوجبة عليها هو طبع العملة، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم. إن ما يطلق هذا التغيير في التوقعات لا يزيد عادة عن خبر مالي سيئ^(٤٥).

أحد الأسباب الذي يعطي هذا السيناريو معقولية سطحية هو أنه يردد صدى الأحداث السابقة. وبالرغم من أن قلة من المتاجرين بالسندات قد تخرجوا من كليات التاريخ، إلا أنهم يتذكرون أن عائدات السندات المرتفعة في أوائل الثمانينات كانت على الأغلب نتيجة للسياسات المالية والنقدية المرتبطة بالتضخم خلال العقد السابق. كما لم تشكل السبعينات السابقة التاريخية الوحيدة للتضخم الناتج عن الأزمات المالية. لقد التجأت الحكومات التي تعاني من صعوبات مالية إلى إصدار أوراق العملة لأن ذلك يساعدها عبر ثلاث طرائق. أولاً، تستبدل قصاصات من الورق لا قيمة لها فعلياً ببضائع وسلع وخدمات حقيقية. ثانياً، التضخم يضعف القيمة الحقيقية للدين الرسمي. ثالثاً، إذا تأخرت الحكومة في دفع رواتب موظفيها، أو لم تعدلها سوى جزئياً تبعاً لمعدلات التضخم، فسوف يخفض التضخم من قيمة دخلهم الحقيقي. الأمر نفسه ينطبق على المدفوعات الحكومية التحويلية.

لكن هنالك أسبابا تدفعنا للتشكك بفكرة التضخم الجديد ، نظرا لوجود ضغوط قوية لمكافحة التضخم في الولايات المتحدة اليوم. فالتنامي المفرط للطاقة الإنتاجية التي تولدت خلال حقبة الازدهار الاقتصادي في التسعينات، وإحجام المستثمرين في أعقاب فترة الركود، وقلق المستهلكين من خسارة وظائفهم - كل هذه العوامل كانت تعني أن القطاع الوحيد في الاقتصاد الأمريكي الذي ظل ناشطا في منتصف عام ٢٠٠٣ هو الإسكان، لسبب بسيط يتمثل في أن معدلات الرهونات كانت في أدنى مستوياتها طيلة جيلين كاملين. في نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، وصفت إحدى أهم القصص على موقع بلومبرغ انخفاض الأسعار بأنه "أخطر 'بيع' يهدد الأسواق والاقتصاد في أوائل القرن الحادي والعشرين"^(٤٦). وبعد شهر، اعترف رئيس الاحتياط الفيدرالي، الان غرينسبان بأن هناك "احتمالا" لانخفاض الأسعار في شهادته أمام اللجنة الاقتصادية المشتركة في الكونغرس^(٤٧). الحجة الثانية المناقضة لسيناريو ارتفاع معدلات التضخم أكثر براغماتية: لن تنخفض سوى نسبة متواضعة من العجز المالي للحكومة الفيدرالية (٤٥ تريليون دولار) عبر ارتفاع درامي في معدلات التضخم من خلال الطرائق الموصوفة آنفا. أولا، معظم دين الحكومة من النوع القصير الأجل؛ وفي الحقيقة فإن ثلثه واجب الاستحقاق بخلال سنة أو أقل^(٤٨). مما يجعل من الأصعب إحداث التضخم لأن أية زيادة في التوقعات التضخمية ستجبر الحكومة على دفع معدلات فوائد أعلى حين تسعى لتجديد هذه السندات القصيرة الأجل. ثانيا، تتوفر الحماية لفوائد الضمان الاجتماعي من التضخم عبر تعديلها سنويا حسب معدلاته. فوائد الرعاية الصحية محمية أيضا ضد التضخم لأن الحكومة تدفع دون تردد أية "فاتورة" تستلمها. ثالثا، من المستبعد أن يكتفي موظفو الحكومة بالجلوس دون حراك ومراقبة الأسعار وهي تزداد بسرعة أكبر من زيادة رواتبهم. لكل هذه الأسباب، لن تؤدي العودة إلى السبعينات إلى حل المشكلات المالية للحكومة الاتحادية.

لكن هناك احتمالاً آخر أشد قسوة. فما يقلق أسواق السندات هو عجز الحكومة عن الوفاء بديونها المالية الظاهرة لا ديونها الضمنية، مثل تكاليف الضمان الاجتماعي. ولربما يبدو من الصعب تخيل عجز أية حكومة عن الوفاء بديونها الضمنية (غير التجارية)، لكن توجد لهذه الحالة سابقة تاريخية. ففي عهد النظام البائد في فرنسا (ما قبل الثورة) لم يكن أكبر عبء مالي يثقل كاهل الحكومة الملكية يتخذ شكل سندات بل رواتب مستحقة لآلاف أصحاب المناصب الحكومية، من الذين اشتروها وانتظروا بالمقابل الحصول على رواتبهم مدى الحياة. فشلت كافة المحاولات لتخفيض هذه الديون الضمنية في إطار النظام السياسي القائم. ولم تلغ هذه المناصب إلا بعد قيام الثورة، التي يعدها بعض المراقبين نتيجة مباشرة للأزمة المالية التي غرق فيها النظام الملكي. وجرى تعويض أصحاب المناصب بالنقد السائل (بالعملة الجديدة "الاسينية")، التي حولتها مطابع الثورة بخلاف بضع سنين إلى أوراق لا قيمة لها^(٤٩). فالمصالح الراسخة التي تقاوم الإصلاحات المالية الضرورية يمكن أن تصاب بخسائر فادحة من الحل الثوري.

لربما، إذن، لم يكن بول كيندي مخطئاً إلى هذا الحد حين عقد مقارنة شبه فيها أمريكا الحديثة بفرنسا ما قبل الثورة. فقد كانت لفرنسا تحت حكم آل بوربون، مثل أمريكا اليوم، مطامح وذرائع للعظمة الإمبراطورية، لكنها تعرضت للدمار بسبب نوع غريب من الإفراط في التوسع. لم تكن مغامرات ملوك آل بوربون هي التي حطمت إمبراطوريتهم. في الحقيقة، لاقت آخر حروب لويس السادس عشر الخارجية، دعماً للمستوطنين الأمريكيين الثائرين، نجاحاً استراتيجياً كاسحاً. بل هو الإفراط الفرنسي في التوسع داخلياً، وفي صميمه "ثقب أسود" من الديون الضمنية. وبذات الطريقة، فإن انحطاط وسقوط إمبراطورية أمريكا غير المعلنة لن يسببهما الإرهابيون على أبوابها أو الدول المارقة التي ترعاهم، بل أزمة مالية تصيب نظام الرعاية الاجتماعية داخل البلاد.

هذه الأزمة المالية ليست مشكلة خاصة بأمريكا وحدها بالطبع. فهي تصيب ثاني وثالث أضخم الاقتصادات العالمية بصورة أشد خطورة. لكن لا اليابان ولا ألمانيا تطمح بأن تكون إمبراطورية عالمية مهيمنة، ولذلك فليس لانهطاطهما ودخولهما سن الشيخوخة الاقتصادية سوى أوهى التبعات والمضامين الاستراتيجية. وهذا لا يصدق على الحالة الأمريكية. ومثلما قال غيبون، إن الشؤون المالية لأية إمبراطورية في طور الانهطاط موضوع مثير حقا.

الإمبراطورية المدينة

ومع ذلك، لا يمكن مناقشة المدى الذي وصلت إليه المشكلات المالية للولايات المتحدة وتوقيت تظهريها ضمن سياق توقعات الأمريكيين فقط. فهذا عالم من تدفقات رأس المال المعولم، ولا يمكن فصل أية مبادرة أمريكية على صعيد السياسة الخارجية عن حقيقة حاسمة وحيدة: أمريكا إمبراطورية مدينة.

إنها حالة غير عادية، وإن لم تكن غير مسبوقة. ففي أوج الإمبراطوريات الأوروبية، كان من المفترض بالقوة المهيمنة أن تكون دائنة، تستثمر قسما كبيرا من مدخراتها في تنمية مستعمراتها اقتصاديا. فالهيمنة - باختصار - عنت أيضا الثروة. وحين سيطرت آخر إمبراطورية كبرى ناطقة بالإنكليزية على العالم قبل مائة عام، كان تصدير رأس المال واحدا من الأركان المؤسسة لقوتها. وبين عامي ١٨٧٠-١٩١٤، تراوحت نسبة رأس المال الصافي المتدفق من لندن بين ٤ و ٥٪ (وسطيا) من الناتج المحلي الإجمالي؛ في حين بلغ نسبة مذهبلة قاربت الـ ٩٪ عندما وصل إلى ذروته عشية الحرب العالمية الأولى. لم يكن ذلك مجرد تحويل للمدخرات البريطانية وتنويع للاستثمار في مناطق خارج حدود الوطن. بل كان أيضا محاولة

لافتة ومشهودة لتغيير الاقتصاد العالمي عبر الاستثمار في تشييد البنية التحتية التجارية - أرصفة وأحواض السفن، وخطوط السكك الحديدية والتلغراف - داخل ما نطلق عليه اليوم الدول النامية. وبغض النظر عن المساوئ والمثالب الأكيدة للهيمنة البريطانية في السياقات الأخرى، إلا أن إحدى فوائدها التي لا يمكن إنكارها تمثلت في تشجيع المستثمرين على المخاطرة بأموالهم في دول لا يرغب المستثمرون حتى في يومنا هذا بزيارتها.

لا يعتبر هذا مجرد مزاجية بريطانية خاصة. فحين استطاعت الولايات المتحدة توكيد ذاتها في أمريكا الوسطى، ومنطقة الكاريبي، وأوروبا، وآسيا، في النصف الأول من القرن العشرين، تمكنت من الانخراط في "ديبلوماسية الدولار"، لأنها مصدر مهم لرأس المال الصافي. وبحلول عام ١٩٣٨، بلغ إجمالي قيمة الأصول الأمريكية في الخارج ١١.٥ مليار دولار^(٥٠). وبعد أن قدمت الدعم المالي للدول المنتصرة في الحربين العالميتين، اتجهت نحو مؤازرة وتمويل إعادة إعمار الدول المهزومة وقت السلم أيضا. وأشهر مثال على تصدير رأس المال الأمريكي - كما رأينا آنفا - جسده مشروع مارشال، أضخم تحويلات رسمية لا ترد إلى حكومات أجنبية. ومع ذلك، استمرت قروض القطاع الخاص الأمريكي في تحفيز الانتعاش الاقتصادي العالمي طيلة العقود التالية. وبين عامي ١٩٦٠-١٩٦٧، قاربت فوائض الحساب الجاري في الولايات المتحدة ٦٠ مليار دولار.

لقد ولت تلك الأيام. الآن، حتى وإن تمكنت الولايات المتحدة بكل جسارة من إسقاط نظام مارك إثر الآخر إلا أنها تظل أكبر دولة مقترضة في العالم. ومنذ عام ١٩٨٢، بلغ عجز الحساب الجاري حوالي ٣ تريليون دولار. وفي عام ٢٠٠٢، بلغ عجز الميزانية ٤,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي؛ وفي عام ٢٠٠٣، ارتفعت النسبة أكثر^(٥١). وتبعاً لأحد التقديرات، بلغ إجمالي الديون الخارجية على الولايات المتحدة حوالي ٨

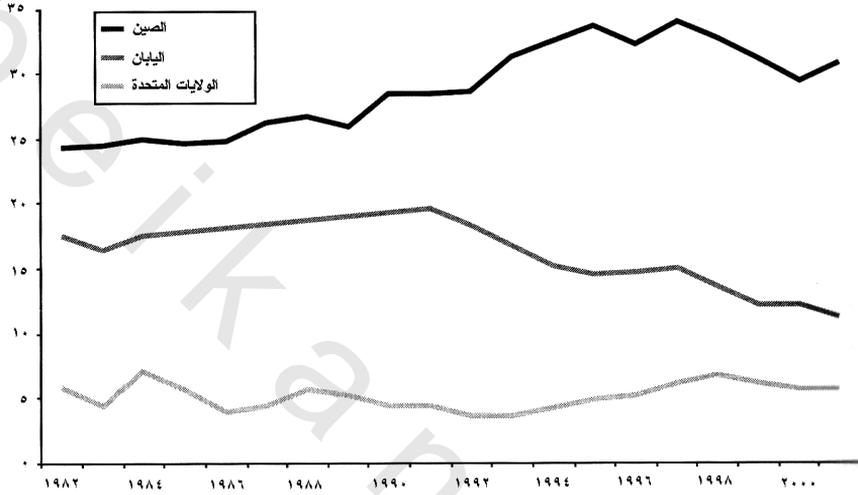
تريليون دولار من الأصول المالية الأمريكية، بما في ذلك ١٣٪ من كافة الأسهم، و٢٤٪ من سندات الشركات. تغير الوضع الاستثماري الدولي للبلاد بصورة دراماتيكية، من صافي أصول تعادل ١٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٨٠، إلى ديون صافية تبلغ ٢٣٪ عام ٢٠٠٢. في آذار/ مارس ٢٠٠٣، طرحت "وول ستريت جورنال" السؤال التالي: "هل علقت الولايات المتحدة بخطاف الديون الخارجية؟"^(٥٢). الجواب: أجل، وهذا ينطبق على الحكومة أكثر من القطاع الخاص. وتبعاً لتقدير الاحتياطي الفيدرالي (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣)، يملك المستثمرون الأجانب حالياً ٤٦٪ من الدين الفيدرالي (للأفراد). أي أكثر من ضعف نسبته قبل عشر سنين^(٥٣). هذه مستويات استثنائية من المديونية الخارجية، وهي أكثر ارتباطاً عادة بالأسواق الجديدة منها بالإمبراطوريات. وفي الحقيقة فإن صافي مديونية البرازيل الدولية اليوم أقل حجماً من مديونية الولايات المتحدة. وفي مؤتمر صحفي عقد في نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، علق كين روغوف، كبير المستشارين الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي، قائلاً: "إنه يشعر بالقلق" حين "يزداد العجز في الحساب الجاري لأية دولة نامية، سنة بعد سنة، بنسبة ٥٪ أو أكثر، ويتفاقم العجز في ميزانيتها ليتجاوز ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي هذه السنة، إضافة إلى نفقات أمنية مفتوحة النهاية". وأضاف بسرعة، طبعاً إن الولايات المتحدة "ليست سوقاً جديدة بازغة"، لكن "على الأقل هنالك جزءاً صغيراً من هذا الحساب ينطبق على وضعها"^(٥٤). لربما يكون أكثر من مجرد جزء صغير.

حين نأخذ بالاعتبار أن حالة الجمود السياسي الداخلي سوف تؤدي حتماً إلى عجز في الميزانية طيلة سنوات العقود القادمة، نجد أن الكثير يعتمد على رغبة المستثمرين الأجانب - أو عدم رغبتهم - في امتصاص الكميات المتزايدة من السندات الحكومية الأمريكية. وتبعاً لإحدى الحجج، لا شيء يدعو للقلق في هذا

القطاع. أما السبب وراء تدفق هذا القدر الكبير من رأس المال الأجنبي إلى الولايات المتحدة فهو - كما يقال - أن الاقتصاد الأمريكي محرك النمو العالمي، ويريد المستثمرون الأجانب ببساطة "قطعة من الكعكة". لكن هؤلاء يقبلون بعائدات أقل حين يستثمرون في الولايات المتحدة مقارنة بالعائدات التي يحصل عليها الأمريكيون حين يستثمرون في الخارج^(٥٥). وبدلاً من الحصول على أسهم الشركات الأمريكية الدينامية، تبين أن العديد من المستثمرين الأجانب يبدون اهتماماً على الأغلب بشراء السندات الحكومية. لماذا؟ التفسير يكمن في حقيقة أن حصة مهمة ومتعاظمة من السندات الأمريكية التي يملكها المستثمرون الأجانب هي في الواقع في خزائن البنوك المركزية لدول شرق آسيا، التي ظلت تشتري الأصول الدولارية للحفاظ على قيمة عملاتها ومنعها من الهبوط أمام الدولار. ومنذ نيسان/ أبريل ٢٠٠٢، اشترى المصرف المركزي في كل من الصين وهونغ كونغ سندات حكومية أمريكية بقيمة ٩٦ مليار دولار^(٥٦).

من وجهة نظر اقتصادية صارمة، فإن هذا لا يبرر القلق لأن للمصارف المركزية الآسيوية مصلحة قوية في الإجراءات والترتيبات المالية مثلها مثل أكبر دولة مقترضة تماماً. فصادرات الصين إلى الولايات المتحدة تعتبر واحدة من القوى الدافعة الرئيسة للنمو وخلق فرص العمل. وحين ننظر إلى المسألة من زاوية أخرى نجد أن هناك توازناً دقيقاً بين النزعة الأمريكية للاستهلاك والميل الصيني للادخار. وكما تظهر الأرقام في الشكل (١٣)، تلعب الصين دوراً جوهرياً في الدور الذي لعبته اليابان في الثمانينات، حيث وجهت فائض مدخراتها إلى الحساب الأمريكي الجاري، والقطاع المالي الذي يعاني من العجز. لكن ما هي المضامين الاستراتيجية لحقيقة أن الولايات المتحدة تعتمد من أجل استقرارها الاقتصادي - أو على وجه الدقة، من أجل تعزيز قدرتها على تمويل الاقتراض الفيدرالي بنسبة ٤٪ تقريباً في السنة - على المصرف المركزي في جمهورية الصين الشعبية؟

الشكل ١٣
صافي المدخرات الوطنية كنسبة من إجمالي الدخل القومي
الصين، اليابان، الولايات المتحدة
٢٠٠١-١٩٨٢



Source: World Bank, *World Development Indicators* database.

هنالك طريقتان للتفكير بهذه العلاقة التكافلية بين الآسيويين المولعين بالادخار والأمريكيين المغرمين بالإنفاق. أولاً، العلاقة تعطي الآسيويين ميزة على الولايات المتحدة، مثلما يتمتع الدائن بالأفضلية والنفوذ على المدين (بالمعنى التقليدي). أما في حالة حدوث خلاف حول قضية من قضايا السياسة الخارجية - وأوضح مثالين يخطران على البال فوراً هما تايوان وكوريا الشمالية - فقد يفكر الصينيون بتقليص مدى انكشافهم وضعفهم أمام السندات الأمريكية عبر بيع ما قيمته بضعة مليارات منها. لكن هذا المنطق السليم يتجاهل ما ستكلف هذه الاستراتيجية الصينيين أنفسهم. لأن ارتفاع قيمة عملتهم سيكون له تأثير فوري على صادراتهم. كما سيكون له تأثير تضخمي قوي على اقتصادهم برمته. والأهم من ذلك ربما، أنه سيلحق خسائر فادحة بالمؤسسات الصينية التي ما زالت تملك أصولاً

دولارية. وحين نأخذ بالاعتبار أن المصارف الآسيوية تحتفظ بالدولار في احتياطياتها، لكنها تقرض بعملاتها المحلية، نجد أن انخفاض سعر الدولار يمكن أن يعاقب الصينيين عبر دفع نظامهم المصرفي (الذي يعاني أصلاً) إلى خضم الأزمة^(٥٧).

المشكلة المحيرة هي أن العلاقات الآسيوية - الأمريكية ليست متساوقة. لقد منح تاريخ القرن العشرين الولايات المتحدة موقفاً متميزاً في الاقتصاد العالمي؛ عملتها أصبحت - وبقية - العملة العالمية المفضلة. ومنذ عام ١٩٤٥، استخدمت أكثر من أية عملة أخرى في عقد الصفقات الدولية، مما جعلها المفضلة أيضاً لاحتياطي المصارف المركزية^(٥٨). قبل قرن من الزمان، تمتع الجنيه الإسترليني بمكانة مشابهة. لكنه ربط بإحكام بالذهب، كما كانت حال الدولار - لكن بوسائل أخرى - خلال سنوات نظام بريتون وودز*. اشتكى ديفول في الستينات من أن الولايات المتحدة تسيء استخدام موقعها كطابع لعملة الاحتياطي العالمي، لكن طالما احتفظ الدولار بارتباطه بالذهب، فإن هناك حدوداً لمثل إساءة استخدام الموقع هذه. بدءاً من السبعينات فقط، حين أصبح الدولار مجرد أوراق نقدية تصدرها الحكومة من غير تغطية، يملئ حجم توريده المجلس الاحتياطي الفيدرالي بغض النظر عن قابلية التحويل إلى ذهب، تمكنت الولايات المتحدة فعلاً من استغلال جاذبية الدولار الفريدة بالنسبة للأجانب. ومنذ ذلك الحين، جمعت الولايات المتحدة من الأجانب بشكل دوري الضريبة الخاصة المعروفة باسم "حق سك العملة"، أي التحويل الآلي من مالك العملة إلى مصدرها حين تتضاءل قيمتها. تخفيض سعر

* في عام ١٩٤٤ عقد مؤتمر في بريتون وودز (ولاية نيو هامبشير) أسست فيه الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا نظاماً من القواعد المالية العالمية، أدى إلى إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية. وافقت الدول الثلاث على إبقاء عملتها ضمن نسبة ١٪ من القيمة المثبتة تبعاً للذهب. في عام ١٩٧١ توقفت الولايات المتحدة عن تثبيت قيمة الدولار بالذهب وانهار النظام. (المترجم)

الدولار ظل الوسيلة التي يستخدمها الأمريكيون بصورة دورية لتقليص القيمة الحقيقية لديونهم الخارجية، وأشهر مثال على ذلك ما حدث في منتصف الثمانينات. لا يوجد اقتصاد آخر في العالم يجني مثل هذه الفوائد من تخفيض قيمة الدولار كالاقتصاد الولايات المتحدة. فتكلفة أغلى الواردات لا يعوضها الحافز المعياري للتصدير، بل - والأهم - التخفيض الحقيقي لديون أمريكا الخارجية.

لم يمض وقت طويل منذ أن انخفضت قيمة الدولار بشدة في أسواق الصرف العالمية؛ حدث ذلك بين عامي ١٩٨٥ - ١٩٨٧. ولربما يشهد النصف الثاني من عام ٢٠٠٣ بداية تخفيض مشابه. ومع أن معدل صرف الدولار تبعاً لثقله التجاري الحقيقي قد ارتفع قليلاً، إلا أن سعره الاسمي انخفض بأكثر من الخمسين (٢/٥) مقابل اليورو منذ شباط / فبراير ٢٠٠٢. وهذا يثير سؤالاً مهماً، تناولناه بإيجاز في الفصل السابق: هل يمكن أن تتعرض مكانة الدولار كعملة للاحتياطي العالمي للتهديد من قبل اليورو؟ لنذكر أنه منذ إنشاء العملة الأوروبية الجديدة، حصل المستثمرون في العالم على سلسلة جديدة من السندات باليورو، واعتبرت على نطاق واسع بدائل للأصول المالية الخاضعة لسيطرة الدولار. لا بد من الاعتراف بأن اقتصادات منطقة اليورو تبدو في حالة ركود وانكماش مقارنة بالولايات المتحدة تبعاً لمعظم مقاييس الأداء الاقتصادي. ومن ناحية أخرى، اكتسبت دول أوروبا خصلة وسمعة الدول المحبة للسلام التي ترفض خوض الحروب حتى وإن اشتعلت على عتبات أبوابها. كما أن الزعماء الفرنسيين والألمان أقل تحملاً لمواجهة الأصوليين الإسلاميين مقارنة بنظرائهم الأمريكيين. هذه الأمور لها فوائدها المراوغة. بالنسبة للمستثمرين، فإن أهم ما يتعلق بالملاد الآمن هو أن يكون - برغم كل شيء - آمناً.

على أية حال، تبدو إدارة بوش في بعض الأحيان مصممة على عض اليد التي تقرضها. والعلاقة الموصوفة آنفاً بين الولايات المتحدة والصين لا تعتمد على الغيرية الصينية. فالصينيون يشترطون السندات الدولارية لا لمساعدة جورج بوش، بل للحفاظ

على معدلات صرف عملتهم أمام الدولار، وبالتالي تعزيز القدرة التنافسية لمنتجاتهم في نظر المستهلك الأمريكي^(٥٩). في السنة الماضية بلغ فائض التجارة الصينية مع الولايات المتحدة ١٠٥ مليار دولار. أما السبب الحقيقي وراء ذلك - والعامل المفتاحي لعلاقة الاعتماد المتبادل بين الصين والولايات المتحدة - فهو أن الأسرة الصينية تدخر - كما رأينا - قسما أعظم بكثير من دخلها مقارنة بنظيرتها الأمريكية. لكن بالنسبة للشركات الأمريكية التي تتعرض للضغوط نتيجة منافسة البضائع الصينية الأرخص ثمنا، من المغربي استخدام منظور آخر: الصين تنافس بسلعها الرخيصة الشركات الأمريكية بصورة غير عادلة. وهذا يفسر الضغط المتعاظم على واشنطن خلال عام ٢٠٠٣ من أجل إما إعادة تسعير العملة الصينية تجاه الدولار (الاسم الرمزي لتخفيض الدولار) أو فرض الرسوم والتعريفات على الواردات الصينية^(٦٠).

هنالك سببان رئيسيان وراء اعتبار مثل هذه المطالب طائشة وتفتقد الحكمة - على أقل تقدير. أولا، تخفيض سعر الدولار سيكون له عواقب وخيمة على المؤسسات المالية الصينية، وغالبيتها تحتفظ باحتياطات دولارية، وإن احتفظت بأصول بالعملة المحلية. ويمكن أن يؤدي أيضا إلى انخفاض عام في الأسعار يصيب الاقتصاد الصيني برمته بالانكماش^(٦١). ثانيا، الإجراءات المعادية للصين قد تضر بالشركات الأمريكية، وهنالك أعداد متزايدة منها تستثمر مباشرة في الصين مستغلة عمالتها الرخيصة لكن الماهرة - نسبيا - في بيئة مؤسسية مستقرة على ما يبدو. ويبلغ الآن إجمالي حجم الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الصين، وهذا مستوى من المساهمة الغربية في الاقتصاد الصيني لم تشهده الصين منذ حقبة الباب المفتوح الإمبراطورية.

معدلات الفائدة المتدنية على المدى الطويل هي العامل المفتاحي في تأجيل يوم الحساب المالي لأمريكا. وطالما ظل بإمكانها تمويل الدين في الخارج بمعدلات تتجاوز قليلا ٤٪، لن تكون ثمة ضرورة لمعانة اللدغات السياسية والأشواك المحيطة

بالرعاية الصحية والضمان الاجتماعي. أما ثمن هذه المعدلات المتدنية فهو أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تتوقع تخفيض سعر الدولار؛ إذ يجب أن تتعايش مع معدل صرف حقيقي جامد أو حتى مرتفع لأن شركاءها التجاريين في آسيا يشترطون السندات الدولارية للمحافظة على معدلات الصرف الاسمية على حالها. ومن هذا المنظور، يبدو العالم وكأنه بلغ مرحلة سعيدة - إلى حد ما - من التوازن والتساوق. لكن في التاريخ، لم تستمر هذه الحالة دون انقطاع. ففي العقد السابق على عام ١٩١٤، بدأ للعديد من المراقبين وكأن الاعتماد المتبادل بين بريطانيا وألمانيا سيجعل من الحرب بين الإمبراطوريتين العظميين أمرا مستبعدا، إن لم يكن مستحيلا. ومع ذلك اندلعت الحرب بينهما. وفي الأشهر التي تلت انفجار الفقاعة في بورصة شارع المال في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٢٩، بدأ وكأن الولايات المتحدة لن تواجه سوى ركود اقتصادي تقليدي مؤقت. لكن قانون التعرف (سموت - هولي) الذي طبق في حزيران/ يونيو ١٩٣٠، أطلق حقبة طويلة من الكساد طالت العالم بأسره.

لا يمكن لأحد منا أن يعرف ما الذي سيطلق التحول من التوازن الذي ساد في السنة الماضية إلى وضع مختلف تماما الاختلاف^(٦٣). قد يكون مشاعر القلق داخل الولايات المتحدة من العجز عن الوفاء بالتزامات دولة الرعاية الاجتماعية؛ ويمكن أن يكون تغيرا استراتيجيا في موقف دول شرق آسيا. كما لا يعلم أحد متى سيحدث هذا التحول ولا حجمه. ومثلما هي الحال مع الزلزال، فإن من المستحيل التنبؤ بموعده وشدته. بل لا نستطيع حتى التأكد من المكان الذي ستكون فيه آثاره أشد حدة. ولا يمكن استبعاد احتمال أن يكون تخفيض سعر الدولار - كما حدث في الثمانينات - أكثر كلفة بالنسبة لمصارف شرق آسيا مقارنة باقتصاد الولايات المتحدة. وفي هذه الحالة - إذا لاقت الصين مصير اليابان ودخلت في مرحلة من الانكماش وانخفاض الأسعار بسبب تقلبات ونزوات السياسة الاقتصادية الأمريكية - لن يكون مستقبل الدولار كعملة العالم المفضلة مضمونا. ويمكن للباب المفتوح اليوم بين أمريكا وآسيا أن يصفق مصدرا صوتا يذهل دويه العالم.